رئيس الجمهورية، خلال اجتماع الحكومة:

تعزيز الوحدة والتقارب بين الشعوب الإسلامية ضرورة حيوية

تطبيق السيرة النبوية، حلّ لمواجهة الفرقة في العالم الإسلامي

أكد رئيس الجمهورية، الدكتور مسعود بزشكيان، أن نهج الحكومة دائماً كان التفاعل وتعزيز التقارب والانسجام الوطني والابتعاد عن المواجهة والتوتر، وقال: التركيز على تقديم الحقائق وذكر الإجراءات المنفذة والنقاط الإيجابية يمكن أن يساعد في زيادة الأمل والثقة العامة.

وشدّد رئيس الجمهورية، خلال اجتماع الحكومة يوم أمس، على ضرورة الإلتزام بالمبادئ المهنية الإعلامية والحفاظ على الحيادية في البرامج، مُؤكّداً ضرورة إيجاد فضاء عادل للنقد وتوضيح الأداء خاصة في الإعلام الوطني.

وفي معرض إشادته بجهود وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، وصف رئيس الجمهورية تعزيز الوحدة والتقارب والاتحاد بين الشعوب الإسلامية بأنه ضرورة حيوية في عالم اليوم، وأكد قائلاً: نحن نملك كتاباً واحداً ونبياً واحداً، ويطرح السؤال: هل أمر الله بالاختلاف أم نهى عنه، وبناءً عليه، لا يوجد سبب للاختلاف.

رئيس الجمهورية تابع مؤكّداً على أن كل جزء من حياة رسول الله(ص) مليء بالاحترام لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وقال: المسلمون جميعا يشتركون في المبادئ والأهداف والعقائد، وباقي المسائل قابلة للحل والإدارة. في منطق القرآن الكريم، جميع البشر متساوون، والمعيار الوحيد للتفوق هو التقوى.

الدكتور بزشكيان أعرب عن أمله في صياغة برنامج عمل للدول الإسلامية، ومع تنفيذ السيرة النبوية في الحياة الفردية والاجتماعية، تزول أسباب الفرقة ولا تتوفر فرصة الاستغلال للآخرين والقوى الأجنبية.

وفي جزء آخر من الجلسة، قدم تقرير وزارة الداخلية عن حالة البلديات والمجالس القروية. وفقاً لهذا التقرير، بعد ثلاثة أيام من حرب الـ١٢ يوماً المفروضة، تم تقديم مساعدات للبلديات في جميع أنحاء البلاد.

كما قدّم وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي تقريراً عن البرامج المتعلقة بالذكرى الـ١٥٠٠ لميلاد النبي الكريم(ص)، وأعلن أن هذا الموضوع تمت الموافقة عليه في الدورة الـ٥١ لاجتماع وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي ووضع في جدول أعمال جميع الدول الأعضاء.

هدف هذه البرامج، كما ذكر، هو الاستفادة من سيرة النبي الأكرم(ص) لتعزيز الوفاق والتقارب بين جميع الجماعات والمذاهب الإسلامية.

إيران، ردّاً على محاولات أمريكا وحلفائها الغربيين فرض سياساتهم الأحادية عبر مجلس الأمن:

لن نخضع أبدًا للإكراه أو الترهيب أو الضغوط السياسية

الوفاق/ تحوّلت جلسة مجلس الأمن الدولي المُخصّصة لمناقشة القرار ٢٢٣١، المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، إلى ساحة لخلاف وانقسام دبلوماسي حاد بين الأعضاء الدائمين في المجلس، وذلك في ظل اختلافات جوهرية حول انتهاء مفعول هذا القرار وآثاره القانونية والسياسية.

وعقد مجلس الأمن الدولي، أمس الأربعاء، جلسة بناء على طلب عدد من الدول الغربية الأعضاء في المجلس. وعلى الرغم من معارضة دول عديدة ومنها روسيا والصين، مماكشف بشكل أوضح من أي وقت مضى عن الانقسام العميق بين الدول الخمس الدائمة العضوية بشأن الملف النووي الإيراني.

وشدّدت روسيا والصين على أن القرار الأممي رقم ٢٢٣١ قد انتهى تماماً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، وأنه لم يعد هناك أي أساس قانوني لعقد جلسات في مجلس الأمن حوله، أو لطلب تقارير من الأمين العام للأمم المتحدة، أوحتى لتفعيل آلية «العودة التلقائية للعقوبات». واعتبرتا أن استمرار النقاش حول القرار يُعد خرقاً لمبادئ السيادة القانونية التي يستند اليها النظام الدولي.

الغرب يتمسّك بسياساته الإكراهية

في المقابل، واستمراراً لسياساتها الإكراهية والتعنّتية، ادّعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأعضاء في المجلس بأن القرار ٢٢٣١ لا يزال سارياً، ودعت إلى الحفاظ على آلية «سناب باك»، وطالبت بمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول الفوري إلى المنشآت النووية الإيرانية التي تضرّرت جرّاء الهجمات الصهيو-أمريكية في صيف ٢٠٢٥. ورداً على هذه المواقف، أكد سفير إيران ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، أمير سعيد إيرواني، على أن القرار ٢٢٣١ انتهى بشكل قطعي في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، مُوضّحاً: إن إيران ملتزمة تماماً بالدبلوماسية القائمة على المبادئ والحوار الحقيقي؛ لكنها لن تستسلم أبداً للضغوط أو الإملاءات السياسية. وأضاف إيرواني: الآن، تقع المسؤولية على عاتق بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لاتخاذ خطوات عملية من أجل إعادة بناء الثقة.

من جهتها، ادّعت مندوبة الولايات المتحدة، مورغان أورتيغاس، أن إدارة ترامب مستعدة لإجراء مفاوضات «مباشرة وذات مغزى» مع إيران؛ لكنها إشترطت ذلك بعدم حدوث أي تخصيب نووي على الأراضي الإيرانية.

وردّ إيرواني على المندوبة الأمريكية بالقول: منفتحون على أي مفاوضات عادلة وجدّية، لكن المطالبة بوقف كامل للتخصيب، تتعارض بامتياز مع الحقوق التي تكفلها اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، والتي تُعد إيران دولة عضوا فيها.

وأكد سفير إيران ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة أن طهران لن تخضع أبدًا للإكراه أو الترهيب أو الضغوط السياسية، وقال: لا تزال الجمهورية الإسلامية الإيرانية ملتزمة التزاماً تاماً بالدبلوماسية القائمة على المبادئ والمفاوضات الجادة، ويقع على عاتق فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الآن مسؤولية تصحيح مسارها واتخاذ خطوات عملية وذات مصداقية لإعادة بناء الثقة"

انتهاء صلاحية القرار

وقال إيرواني: في البداية، أود أن أوضح موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن عقد هذا الاجتماع. إننا نتفق مع مواقف زملائنا الروس والصينيين ونعارض بشدة عقد هذا الاجتماع.

وأضاف: يتضمن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ بند إنهاء واضحاً وواعياً وذا صلاحية تنفيذية، وقد انتهت صلاحية القرار في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥. ومنذ ذلك التاريخ، فقد القرار أي أثر قانوني أو تفويض تنفيذي.

وتابع: إن أي محاولة لعقد مثل هذا الاجتماع تُعد انتهاكاً صريحاً للنظام الداخلي للمجلس. وبالمثل، فإن أي ادعاء بـ»مواصلة تطبيق» القرار ٢٢٣١، سواء بالاستناد إلى المذكرة ٤٤ لرئيس المجلس (S/٢٠١٦/٤٤) أو بالإشارات المبهمة إلى ما يُسمى «الممارسة الراسخة»، هو ادعاء لا أساس قانوني له ومضلل، ويُشكل إساءة استخدام واضحة لصلاحيات المجلس وإجراءاته.

وأردف ايرواني: أودّ أن أعرب عن امتنان الجمهورية الإسلامية الإيرانية للصين والاتحاد الروسي لموقفهما المبدئي والتزامهما الصادق بخطة العمل الشاملة المشتركة طوال فترة تنفيذها. كما نتوجه بالشكر إلى الجزائر وباكستان وباقي أعضاء المجلس لمواقفهم المبدئية والمستقلة.

وقال: إن ما نشهده اليوم ليس اختلافًا مشروعًا في الرأي حول التفسير، بل هو تحريف مُتعمّد للقرار ٢٢٣١، ونشر مُتعمّد لمعلومات مُضللة حول البرنامج النووي الإيراني السلمي، ومحاولة ساخرة لاستغلال هذا المجلس لتحقيق مصالح سياسية ضيقة.

هجوم مباشر على النظام الدولي

وأردف: أولًا، إن جذور الوضع الراهن واضحة، ولم تظهر فجأة أو تتشكل من فراغ. هذا الوضع هو نتيجة الانسحاب أحادي الجانب للولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وأكد أن ايران تُعدّ عضوا ملتزما ومسؤولا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٠. وقد رفضت إيران باستمرار أسلحة الدمار الشامل لأسباب قانونية وأخلاقية وعقائدية.

وعلى الرغم من هذه الظروف والانتهاكات الجسيمة، تصرفت إيران بحسن نية واستمرت في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الضغوط السياسية لإعادة تفتيش المنشآت المتضرّرة غير مقبولة

من جانبه، أكد نائب رئيس الجمهورية ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي، أن ما يجري في الملف النووي الإيراني يعكس بوضوح منطق قانون الغاب الذي تتّبعه الولايات المتحدة، مُشدّداً على أن الضغوط السياسية لإعادة تفتيش المنشآت النووية المتضرّرة غير مقبولة قبل وضع إجراءات قانونية جديدة.

وقال محمد إسلامي، في تصريح للصحفيين الأربعاء، على هامش اجتماع الحكومة، في إشارة إلى اجتماع مجلس الأمن الذي عُقد الليلة الماضية والنقاط التي طُرحت فيه: «لم يعد بإمكاننا القول إن النقاط التي طُرحت في هذا الاجتماع مؤسفة. بل ينبغي أن نكون سعداء لأن الدور والضغط اللذين مارستهما الولايات المتحدة على البرنامج النووي الإيراني على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية قد أصبحا واضحين تمامًا اليوم، وقد كتبوا بوضوح في وثيقة استراتيجية أمنهم القومي أنهم لن يسعوا لتحقيق المصالح الأمريكية عبر المنظمات الدولية، وأن قانون الغاب والقوة سيظلان على جدول أعمالهم».

صلاحية القرار ٢٢٣١ انتهت

وأشار رئيس منظمة الطاقة الذرية إلى أن التقرير والبيان والاستشهاد الذي صدر في اجتماع مجلس الامن الدولي كان غير مهني وغير قانوني على الإطلاق، وقال: لقد انتهت صلاحية القرار ٢٢٣١، ولكن حتى لو أرادوا استخدامه، كان عليهم الالتزام ببنوده، وهو ما لم يفعلوه، وبذريعة أن إيران لم تفِ بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي، قالوا انه يجب إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي السابقة، وهو أمر مرفوض تمامًا وغير مقبول بتاتًا.

وتابع إسلامي: الصين وروسيا، وهما عضوان في مجلس الأمن ولهما حق النقض (الفيتو)، رفضتا هذا الأمر رفضًا قاطعًا، وأعلنتا أن هذا المطلب من الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة، والذي يُنفذ بقيادة ودعم الحركة الصهيونية، مرفوض ولا يمكن تنفيذه.

وفيما يتعلق بخطة التعاون الإيرانية مع الوكالة، قال أيضًا: لم يتعاون أي بلد في التاريخ مع الوكالة بقدر تعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية. أُجريت أشدّ وأقسى عمليات التفتيش في التاريخ على الصناعة النووية الإيرانية، ولم يُسجّل حتى الآن أيّ تقرير من مفتشي الوكالة يُشير إلى عدم امتثال ايران لمعايير الضمانات أو انحرافها عنها. لذا، فإنّ هذا النهج السياسيّ وممارسة أقصى الضغوط، بهدف مضايقة الشعب الإيراني وإضعافه، أمرٌ مرفوضٌ تمامًا ولا نقبله. إنّ أنشطتنا سلميةٌ تمامًا وتُنفّذ في سبيل تقدّم البلاد.

لا جدوى من الضغوط السياسية

وأشار نائب رئيس الجمهورية إلى أنّ المادة ٦٨ من الضمانات، فيما يخصّ التعاون بشأن المراكز التي تعرّضت للقصف، لا تُشير إلا إلى الكوارث الطبيعية والأضرار الناجمة عنها، ولا تتناول الهجمات العسكرية أو الحروب، قائلاً: إذا كانت الوكالة تُجيز الحرب والهجمات العسكرية، فعليها أن تُقرّ بذلك وتُعلن أنّ مهاجمة المنشآت النووية في ظلّ الضمانات جائزة، وإذا لم تكن جائزة، فعليها إدانتها، وعند إدانتها، يجب أن تُوضّح الشروط المترتبة على الحرب. إذا كُتبت الشروط بعد الحرب، فعلى الوكالة الإعلان عنها حتى نتمكن من التصرف وفقًا لها، وإلا، فهذا مطلبنا الذي راسلناهم به، وهو تحديد وصياغة وتوضيح الإجراءات الواجب اتخاذها في حال وقوع هجوم عسكري على منشأة نووية مسجلة لدى الوكالة وخاضعة لمراقبتها.

وصرح رئيس منظمة الطاقة الذرية: إلى حين البت في هذه المسألة، لن نقبل ولن نستجيب لأي ضغوط سياسية أو نفسية أو مساعي غير مجدية لإعادة تفتيش المنشآت التي تعرضت للقصف أو لاستكمال عمليات العدو.

النائب الأول لرئيس الجمهورية:

التلاحم الشعبي والقيادة الاستثنائية أبرز إنجازات حرب الـ١٢ يوماً المفروضة

قال محمد رضا عارف النائب الأول لرئيس الجمهورية، في مراسم تكريم سعيد أوحدي المدير السابق لمؤسسة الشهيد، وتعيين مديرها الجديد سيد أحمد موسوي، مُهنّئاً بأعياد شهر رجب ومعزيا بشهادة الإمام الهادي(ع): كلّ خُطوة تُتّخذ لصالح أصحاب مؤسسة الشهيد وشؤون المضّحين لها أجر عظيم.

وأضاف عارف، محييا ذكرى جميع شهداء الثورة الإسلامية، خاصة شهداء الهجوم الوحشي للكيان الصهيوني وأمريكا على البلاد: هذا الهجوم كان له إنجازات فخرية لبلادنا، وفي مقدمتها التلاحم والوحدة الشعبية والقيادة الاستثنائية للحرب، بحيث تم تعيين قادة جدد بدلاً من القادة الشهداء في غضون ساعات قليلة فقط، وتم تنفيذ عمليات ناجحة.

وأردف عارف، مؤكّداً أن التهديدات الثقافية تتم في إطار الحرب الناعمة، وقال: بعد الفشل الذريع للكيان الصهيوني في حرب الـ١٢ يوما المفروضة، يتبعون نهج الإنهيار الاقتصادي ومسار الحرب الناعمة، ويعملون في الجبهة الثقافية أكثر من السابق. هدفهم الرئيسي هو عوائل الشهداء والمضحين، أي الطبقة الأولى للثورة، وإذا جذبوا عضوًا واحدًا من هذه العوائل، فقد تكون قيمته للعدو أكثر من ١٠ أعضاء من عوائل أخرى، لذا يجب عدم السماح بذلك. في هذا المجال، يجب أن يكون هناك برنامج لازم لهذه العوائل، وهذا البرنامج لا يعني أمرا أو تعميما، بل يجب منح الحصانة لهؤلاء الأعزاء بآلية ثقافية.

أخبار قصيرة

عراقجي يبحث مع جابري أنصاري أهمية دور الإعلام

إلتقى وزير الخارجية سيد عباس عراقجي، مع حسين جابري أنصاري، المدير التنفيذي لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية «إرنا» يوم أمس. وفي هذا اللقاء، أكّد الطرفان على أهمية دور الإعلام في استعراض السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

كما ناقش الطرفان في هذا الاجتماع ضرورة الإعلام الدقيق والفوري والمهني وتغطيته للتطورات الإقليمية والدولية، وكذلك تعزيز مستوى التفاعل والتعاون بين وزارة الخارجية ووكالة أنباء إرنا، وتبادلا الآراء حول ذلك.

على صعيد آخر، اتفق وزيرا خارجية إيران ومصر خلال اتصال هاتفي جرى مساء الثلاثاء على الاستمرار في التشاور لتعزيز العلاقات الثنائية والتنسيق حول القضايا الإقليمية والدولية، وذلك بهدف المساعدة في إرساء الاستقرار والأمن في المنطقة.

الإنسانية جمعاء مدينة لدم الشهيد سليماني

صرّح سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى روسيا الاتحادية كاظم جلالي، بأن «الإنسانية جمعاء مدينة لدم الشهيد سليماني»، وقال: لولا هذا القائد الشهيد وامثاله، لكان النازيون والفاشيون وكل من يسعى إلى العداء واستعمار البشرية قد غزا العالم. جاء ذلك في كلمة القاها السفير جلالي يوم الثلاثاء في مراسم احياء ذكرى استشهاد الفريق قاسم سليماني، بمبادرة من الحركة الشعبية «عموم روسيا»، تحت عنوان «الوحدة الروحية لشعبي روسيا وإيران».

وفي هذه المراسم، التي أقيمت بحضور نخبة من المثقفين الروس، أشار جلالي، في معرض حديثه عن ذكرى استشهاد الفريق الشهيد قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس، إلى أن الشهيد سليماني ازداد شهرةً بعد استشهاده، وتعاظم أثره في المجتمع الإنساني.

وأكد جلالي أن «الدفاع عن الإنسانية كان ذا أهمية بالغة للشهيد سليماني»، وأشار إلى أن «الشهيد سليماني دافع عن المسلمين الشيعة والسنة وكذلك الإيزيديين، وغيرهم». وأضاف: «حدث هذا أيضاً داخل سوريا؛ فقد دافع الشهيد سليماني عن الشعب السوري».

طهران ودوشنبه تبحثان توسيع أطر التفاعل الأمني بينهما

أجرى قائد القيادة العامة للأمن الداخلي «العميد أحمد رضا رادان»، الثلاثاء، زيارة الى جمهورية طاجيكستان وذلك بهدف تطوير وتعزيز التعاون الأمني بين البلدين، وألقى العميد رادان، يوم الاربعاء، أثناء زيارته لأكاديمية شرطة جمهورية طاجيكستان، كلمة أعلن خلالها عن استعداد قيادة قوات الشرطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون مع شرطة طاجيكستان في جميع المجالات.

وكان قد بحث العميد «رادان» خلال لقائه مع وزير داخلية طاجيكستان «رمضان رحيم زاده»، تعزيز التعاون الثنائي وتوسيع أطر التفاعل الامني، ومكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن التعاون في المجالات التدريبية وتبادل الخبرات.